

## الديمقراطية العربية.. بين الوراثة التاريخية السياسية والعدالة الولاية



أ. د. محمد بن حمود الطريقي •

تنفي المبادئ وتقوض الأخلاقيات... لا للديمقراطية التي لا تحمل إلا فرص الإهانة لكرامة الشعوب وانتهاك حقوقها، وانتقاص فرصها للعيش الكريم... لا للديمقراطية التي تصطدم بكرامة إنسانها وتقدم على حساب مكتسباته الوطنية والمواطنة، لا للديمقراطية التي تدفع بعجلة التجهيل والتضليل ولا تقدم لشعبها إلا مزيداً من الغشاوات المظلمة... لا للديمقراطية التي تنتحر فيها العدالة على أسوار السلطة والأنظمة... لا للديمقراطية التي تقدم

على تخدير الشعوب بشتى صنوف المخدرات المادية على اختلاف مسمياتها، والمخدرات المعنوية عبر الإعلام الضال والفضائيات الغرائزية... لا للديمقراطية حمل السلاح غير المقنن بين المواطنين بما يفهم الأطفال والذي لا يُشهر عادة إلا في وجه بعضنا البعض، لا للديمقراطية تسميم المواطنين بالمسرطنات الفاتحة للشهية!! لا للديمقراطية عمالة الأطفال التي تبدأ بكديّة على إشارات المرور العربية وتنتهي بأقسى أنواع الاستغلال الجسدي والنفسي لجيل المستقبل القادم... لا للديمقراطية المرأة التي تبدأ بحقها في التعبير وتنتهي بحقها في التعري... لا والى ألف لا للديمقراطية التي تطالبها السلطة من الشعوب، في حين تئن الشعوب من سلطتها فيها.

التحول الديمقراطي أو (الدمقرطة) بما ينذر بتقسيم المجتمعات إلى عصابات علوية تمارس الرشاش واستغلال المناصب وعصابات سفلية تمارس السلب والنهب... هو تحول موبوء سيكون يوماً لعنة تاريخية جديدة على منطقتنا. واخيراً... أيها السعوديون، قولوا نعم للشورى السعودية وطوروا تقنياتها بما يتواءم ومتطلبات الزمن الذي نحن فيه الآن ولبوا نداء خادم الحرمين الشريفين وولي العهد الأمين لأجل الإصلاح والمكاشفة في مملكة الإصلاح وأمام قادة الحق والمكاشفة ودعوا المازومين ينعوتونا بما شاءوا من تعابير ظالمة عن مسيرتنا الحقوقية بعدما خسروا مضامين الديمقراطية وكسبوا أشكالها الزائفة، في حين التزمنا الشورى الحقيقية وترفعنا عن الأشكال، وكسبنا المضامين الحقوقية الأخلاقية على كافة المستويات - ويكفيانا أننا ما ينم بيننا جاع، ولا يخشى أحدنا الذئب على غنمه - وهذا مطلب الديمقراطية.

• رئيس تحرير «العالم للصحافة»

كنا وما زلنا نتوق إلى مصطلح "الديمقراطية" بمفهومها المزيّن الذي طالما حمل إلينا مدلولات المفترض أنها سامية ونقية من شوائب الظلم والاستبداد والأحكام العرفية وغيرها من طرائق الحكم التي تستعبد الشعوب لصالح سيادة الأنظمة... ولكننا أصبنا بشيء من خيبة الأمل، بعد انهيار قداسة هذا المصطلح من قبل عرابيها المزيّفين في أكثر من تجربة عالمية، ليتحول المصطلح من طابعه المزيّن إلى طابعه المزيّف.

المنطقة العربية كانت أول المصطدمين بهذا التحول، بعدما أتقنت الأنظمة رسم أشكال الديمقراطية والمفرغة من مضامينها لتجر وبالاً جديداً على شعوبها، بعدما أتقنت الأنظمة خلط الديمقراطية بالفوضى والحرية اللامسئولة والتعايش اللا أخلاقي في مجتمعات قهرها الفقر، وأتعبها غياب العدالة، وأزهق كرامتها عدم تكافؤ الفرص، بل وفقدت مقومات الدولة المؤسسية لتصبح أقرب إلى شريعة الغاب باسم الديمقراطية التي تمثلت بهذا الأسلوب آخر ما تبقى من فرص العيش الكريم.

الديمقراطية العربية حملت مفاهيم العيش الكريم، وتكافؤ الفرص والعدالة والحقوق والمساواة والحريات على مستوى الشكل، ولكنها على مستوى المضمون طوعت هذه المفاهيم ليكون العيش الكريم للأنظمة والقائمين عليها، وتكافؤ الفرص للمتنفذين في السلطة لياخذ كل فرصته في نهب قوت الشعب ومحاصصة ثرواته الوطنية، والعدالة في توزيع المناصب بين أركان السلطة، بالوراثة السياسية تارة، وبالعدالة الولاية تارة أخرى، وبالوراثة التاريخية تارة ثالثة، والحقوق أصبحت لكيانها، حق تشريد من يعارض، وتقييد من يعبر عن غير رضا، وتهجير من يتحسس الام شعبه وهمومه، والمساواة في تقسيم الممتلكات الوطنية على أسس تضمن السلطة المستدامة، والحريات المطلقة بيد السلطة الممارسة كل ما يعزز دعائمها، على حساب كل الأخلاقيات... وهنا بدأت مظاهر انقلاب السحر على الساحر لتصبح الشعوب المنهكة: "الديمقراطية".

لا للديمقراطية التي أصبحت جريمة قبل أن تتكشف كاذوبة.. لا للديمقراطية التي فتحت أبواب الفقر والبطالة على مصراعها لتتخبط بها الشعوب... لا للديمقراطية التي